

دور قطاع الصحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده

تقرير من الأمانة

١- في أيار/مايو ٢٠١٦ اعتمدت جمعية الصحة العالمية القرار ج ص ٦٩-٤ الذي طلبت فيه من المدير العام عدة أمور منها أن يعدّ، بالتشاور مع الدول الأعضاء^١ وهيئات منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية، خارطة طريق لقطاع الصحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية صوب تحقيق هدف عام ٢٠٢٠،^٢ والإسهام في بلوغ الغايات ذات الصلة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وطلب من المدير العام أيضاً أن يعرض خارطة الطريق على جمعية الصحة العالمية السبعين.

٢- وبناءً على ذلك أعدت الأمانة مسودة خارطة طريق. وترد أدناه نبذة عن محتواها وهيكلها العام. وعُقدت في الفترة من ٩ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ مشاورات إلكترونية بشأن المسودة تضمنت مسحا. وترد أدناه أيضاً النتائج الرئيسية للمشاورات. وراجعت الأمانة مسودة خارطة الطريق على ضوء المدخلات الواردة، وهي متاحة في موقع المنظمة الإلكتروني^٣. وبالإضافة إلى ذلك أدرج في جدول أعمال الدورة الثامنة والستين للجنة الإقليمية للأمريكتين، في شكل وثيقة معلومات، تقرير عن إعداد خارطة الطريق^٤.

١ وحسب الاقتضاء منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٢ الهدف المحدد لعام ٢٠٢٠ مبين في الفقرة ٢٣ من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التي اعتمدت في القرار ٢ الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) (انظر http://www.unmillenniumproject.org/documents/131302_wssd_report_reissued.pdf، تم الاطلاع في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

٣ انظر <http://www.who.int/ipcs/saicm/roadmap> (تم الاطلاع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

٤ Document CD55/INF/6, Add. I, available at http://www.paho.org/hq/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=35899&Itemid=270&lang=en (accessed 5 October 2016).

نبذة عن مسودة خارطة الطريق

٣- حسبما طُلب في الفقرة ٢(١) من القرار ج ص ع ٦٩-٤، وضعت الأمانة في حسابها، لدى إعداد مسودة خارطة الطريق، التوجه العام والإرشادات العامة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والعملية التي تُجرى في الفترة الفاصلة بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠، والتي أُنشئت من خلال الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.^١ كما استندت إلى العمل الجاري ذي الصلة الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية، كما استندت إلى استراتيجية تعزيز إشراك القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي،^٢ مع التركيز بوجه خاص على المجالات المحددة الموصوفة في الفقرات ٢(١)(أ)-(ح) من القرار ج ص ع ٦٩-٤.

٤- ومن المعترف به أنه يلزم أن تعمل كل القطاعات وأصحاب المصلحة معاً على تحقيق هدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طيلة دورة عمرها. وتحدد مسودة خارطة الطريق إجراءات ملموسة لقطاع الصحة فيها دور داعم رئيسي أو قيادي ينبغي أن يضطلع به. وبالنسبة إلى الإجراءات التي لا تندرج تماماً ضمن ولاية قطاع الصحة مازال من الضروري التوعية بأهمية الإجراءات والدعم الفعال لتنفيذ الإجراءات، وفي حالات كثيرة زيادة مشاركة قطاع الصحة.

٥- وتُنظم الإجراءات في أربعة مجالات إجراءات، ألا وهي: الحد من المخاطر، والمعارف والبيانات، والقدرة المؤسسية، والقيادة، والتنسيق. وتتواءم مجالات الإجراءات هذه بشكل وثيق مع الأغراض المحددة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات الخاصة بالنهج الاستراتيجي.^٣ ولكل مجال من مجالات الإجراءات له بيان نتائج لوصف النتائج التي يُعتمد تحقيقها من الإجراءات. ونظراً لأن مجالات الإجراءات هذه مترابطة فإن هناك إجراءات عديدة كان يمكن إدراجها في عدد من المواضيع المختلفة ضمن خارطة الطريق. وتلافياً للتكرار أُدرج كل إجراء مرة واحدة فقط.

٦- ويتضمن مجال الإجراءات الخاص بالحد من المخاطر الإجراءات التي تركز على إدارة المخاطر من جانب قطاع الصحة وداخله، بما في ذلك استراتيجيات حماية الصحة، وتنظيم المواد الكيميائية، وتوعية الجمهور، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات. والمقصود من هذه الإجراءات هو أن تؤدي إلى تحسين الصحة في الأمدين القصير والطويل على السواء، ولصالح الأجيال القادمة، وذلك من خلال الحد من المخاطر الصحية التي يشكلها التعرض للمواد الكيميائية على مدى دورة عمرها.

١ القرار ICCM IV/4، "النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠" في الوثيقة SAICM/ICCM.4/15، المرفق الأول، انظر http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=article&id=525&Itemid=700 (تم الاطلاع في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

٢ الوثيقة SAICM/ICCM.3/24، الملحق الرابع، انظر http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=article&id=89:iccm-3-meeting-documents&catid=90:iccm-3&Itemid=527

(تم الاطلاع في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

٣ اعتمدت الاستراتيجية الجامعة للسياسات الخاصة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وهي متاحة في الرابط http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=article&id=73&Itemid=475 (تم الاطلاع في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

٧- ويشمل مجال الإجراءات الخاص بالمعارف والبيانات إجراءات تركز على سد الثغرات في المعارف والمنهجيات المتعلقة بتقدير المخاطر، وتعزيز الرصد البيولوجي وترصد الأمراض، وتقدير عبء المرض المعزو إلى المواد الكيميائية، وقياس التقدم المحرز. ويُقصد من تلك الإجراءات عموماً أن تسفر عن تعزيز إشراك قطاع الصحة في الجهود التعاونية الرامية إلى سد الثغرات الحالية في تلك المجالات.

٨- وتركز الإجراءات المحددة في مجال الإجراءات الخاص بالقدرة المؤسسية على تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية لمواجهة التهديدات الصحية الناجمة عن المواد الكيميائية، بما في ذلك الاستجابة للحوادث الكيميائية وحالات الطوارئ. وتشمل الإجراءات وضع الأطر الوطنية الخاصة بالسياسات والتنظيم، وبناء القدرة على الالتزام باللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، وتوفير التدريب والتعليم في قطاع الصحة. وتتمثل الحصائل المستهدفة في زيادة قدرة النظم الصحية وصمودها بغية معالجة جميع جوانب السلامة الكيميائية.

٩- ويشمل مجال إجراءات القيادة والتنسيق، الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع إدراج الاعتبارات الصحية في جميع السياسات الخاصة بالمواد الكيميائية، وإشراك قطاع الصحة في أنشطة إدارة المواد الكيميائية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وإشراك قطاع الصحة مع سائر القطاعات الأخرى. وتتمثل الحصائل المستهدفة في زيادة الوعي، وإدماج الاعتبارات الصحية، وزيادة مشاركة قطاع الصحة في أنشطة إدارة المواد الكيميائية على جميع المستويات، وفي نهاية المطاف في تسليط الضوء على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طيلة دورة عمرها وإبلائها المزيد من الأولوية.

١٠- وبالنسبة لكل إجراء، تم تحديد الفاعل الرئيسي أو القائد. وعلى الرغم من التسليم بأنه في كثير من الحالات، يعتمد النجاح على التعاون بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة والقطاعات، فالهدف المتوخى من تحديد القائد داخل قطاع الصحة، حيثما أمكن ذلك، هو تقديم المساعدة وتيسير التقدم. وقد تم تحديد الدول الأعضاء كقائد في الحالات التي تتحمل فيها الحكومات، ولاسيما الوزارات المسؤولة عن صحة الإنسان، الشق الأكبر من المسؤولية عن الإجراء. وعلى نفس النسق تحدد المنظمة كقائد عندما تتحمل الأمانة الجانب الأكبر من المسؤولية عن الإجراء. وفي حالات أخرى، يكون من المسلم به أن قطاع الصحة برمته - بما في ذلك الدول الأعضاء والأمانة وغيرها، بما في ذلك سائر الأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير الدول - ينبغي أن يضطلع بدور قيادي.

١١- وهناك عدد من الإجراءات داخل خارطة الطريق تتدرج ضمن ولاية المنظمة، وتسهم كذلك في زيادة قدرة أمانة النهج الاستراتيجي على دعم الأنشطة المرتبطة بقطاع الصحة، على النحو المطلوب في الفقرة ٢(٨) من القرار ج ص ٦٩-٤. ويتم تمييز هذه الإجراءات في نص خارطة الطريق بعلامة نجمية مع توفير ملاحظة تفسيرية مقابلة. وبالنسبة للإجراءات التي يعنى بها أكثر من قائد فاعل، تنطبق هذه الملاحظة على دور المنظمة فحسب.

١٢- ونظراً لما يكون لآحاد الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة من أولويات مختلفة، استناداً إلى سياقاتهم الخاصة، فإنه لا يتم عرض الإجراءات حسب ترتيب الأولويات (انظر أيضاً الفقرة ١٧). وعلاوة على ذلك، تكون بعض الإجراءات متسعة النطاق للغاية، في حين يكون بعضها الآخر محدداً. ويكون هذا التفاوت متعمداً، ويسلم بأن الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة قد اختاروا نهجاً مختلفاً لإدارة المواد الكيميائية وهم في مراحل مختلفة من التنفيذ. إن إدراج إجراءات أوسع نطاقاً يمكن البلدان من تكييف تنفيذ خارطة الطريق بما يتواءم مع سياقاتها.

١٣- ويؤمل أن تصبح مسودة خارطة الطريق أداة مفيدة لمساعدة الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة في قطاع الصحة في تحديد مجالات التركيز الأساسية المتعلقة بالمشاركة والإجراءات الإضافية المرتبطة بإدارة المواد الكيميائية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ومن المنتظر أن تحدد مختلف مكونات قطاع الصحة خططها لتنفيذ خارطة الطريق هذه، والتي سوف تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى المشاركة والتعاون مع الآخرين حسب الاقتضاء.

١٤- ويمتد الإطار الزمني لخارطة الطريق حتى يتم تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ وما بعده (في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠). وتطلب الفقرة ٢(١٠) من القرار جص ع٦٩-٤ من المدير العام تحديث خارطة الطريق وفقاً لحصائل عمليات الفترة الفاصلة بين الدورات بهدف إعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠.

النتائج الرئيسية للمشاورة

١٥- تم خلال المشاورة الإلكترونية دعوة الدول الأعضاء^١ وهيئات منظومة الأمم المتحدة، وغيرها إلى الإجابة على مسح بشأن محتوى مسودة خارطة الطريق والهيكل العام لها. وتلقت الأمانة ٦٠ إجابة (٤٠ من الدول الأعضاء؛ وثلاث من هيئات منظومة الأمم المتحدة؛ و١٧ من جهات أخرى)، وقد أخذت الأمانة هذه الإجابات بعين الاعتبار عند تنقيح المسودة.

١٦- وبشكل عام، كان المجيبون على المسح داعمين للغاية لمسودة خارطة الطريق ورحبوا بها. وبشكل خاص، كان هناك اتفاق على أن مسودة خارطة الطريق جاءت استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٢(١) من القرار جص ع٦٩-٤. واتفق المجيبون كذلك بشكل عام على أن العنوان كان ملائماً، وأن تنظيم خارطة الطريق وإيضاحها كانا فعالين، فضلاً عن ملاءمة بيانات الحصائل. كما اتفقوا بشكل عام على الأهمية القصوى للإجراءات التي تم اختيارها والتي ستسهم في تحقيق الحصائل المذكورة. ولوحظ، مع ذلك، أن الإنجاز الفعلي للحصائل سيعتمد على القدرات والموارد والالتزام السياسي. وقدمت بعض الاقتراحات المحددة لإدخال إضافات أو تعديلات على الإجراءات وبيانات الحصائل والتي أخذتها الأمانة بعين الاعتبار عند إعداد المسودة المنقحة.

١٧- وطلب المسح من المشاركين ترتيب مختلف الإجراءات حسب الأولوية، مع إيلاء اهتمام للاعتبارات الوطنية والإقليمية والدولية. وعلى الرغم من موافقة الكثيرين على تنظيم الإجراءات على النحو المقدم، كشفت هذه العملية النقاب عن أن أصحاب المصلحة يحددون الأولويات على أساس معايير مختلفة بما في ذلك الإطار الزمني، والجدوى، والموارد، والترتيب المنطقي، فضلاً عن الاعتبارات المتصلة بالمكانة التي وصلوا إليها في تطوير نظمهم وسياساتهم الخاصة بإدارة المواد الكيميائية. وبناءً على هذه النتائج لم يتم تغيير ترتيب الإجراءات، بيد أن التعليقات المقدمة ستكون مفيدة للغاية في تنفيذ خارطة الطريق.

١٨- وتضمن المسح سؤالاً حول الطريقة التي يمكن بها لقطاع الصحة المشاركة بنشاط في عمليات ما بين الدورات لإعداد توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠، على النحو المطلوب في الفقرة ٢(١)(هـ) من القرار جص ع٦٩-٤، نظراً لأنه من المزمع عقد أول اجتماع في شباط/فبراير ٢٠١٧. وتم عرض مجموعة من المقترحات كان أكثرها شيوعاً ما يتعلق بضمان تمثيل قطاع

١ والاتحاد الأوروبي.

الصحة في الوفود المشاركة في الاجتماع. وتضمنت اقتراحات أخرى سبل طرح مخاوف قطاع الصحة على جميع المستويات والشبكات، وعقد اجتماعات بالتزامن مع الاجتماعات الدولية التي يتم تمثيل قطاع الصحة فيها بالفعل.

١٩- وتساءل المسح كذلك عن كيفية تبادل الدول الأعضاء للمعلومات عن التقدم والنجاحات والدروس المستفادة من تنفيذ خارطة الطريق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. واقترح المجيبون إمكانية التشارك في المعلومات من خلال استخدام الشبكات القائمة بالفعل أو الجديدة، والمنصات الإلكترونية، وعمليات إعداد التقارير، وكذلك من خلال تقارير الأمانة المقدمة لمختلف المحافل الدولية، بما فيها جمعية الصحة والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢٠- المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقرير وتقديم المزيد من الإرشادات بشأن مسودة خارطة الطريق.

= = =